S/2022/172

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
2 March 2022
Arabic
Original: English

الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - المقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2579 (2021) الذي قرر المجلسُ بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى 3 حزيران/يونيه 2022، وطَلب إليَّ أن أقدّم له كل 90 يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير ما شهده السودان من تطورات سياسية وأمنية واجتماعية - اقتصادية وتطورات تتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون والعمل الإنساني في الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 21 شباط/فبراير 2022، ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة، مع إدراج الاعتبارات الجنسانية فيه باعتبارها مسألة شاملة.

ثانيا - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - ظلت المرحلة الانتقالية في السودان تشهد انتكاسات وتحديات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الاتفاق السياسي المبرم في 21 تشرين الثاني/نوفمبر بين رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة السودانية الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، الذي تناولته في تقريري السابق (S/2021/1008)، يهدف إلى حل الأزمة السياسية في البلد في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر. إلا أن الاتفاق قوبل بإدانة واسعة النطاق من جانب القوى السياسية المدنية في جميع أنحاء السودان، كان من بينها تجمع المهنيين السودانيين، وقوى الحرية والتغيير، وحزب الأمة القومي، وحزب المؤتمر السوداني. ونتيجة لذلك، قدم 12 وزيرا حكوميا مرتبطين بتحالف قوى الحرية والتغيير استقالاتهم في 22 تشرين الثاني/نوفمبر.

3 - ورفضت أيضا لجان المقاومة في الأحياء في جميع أنحاء السودان أي مفاوضات أو شراكات مع القيادة العسكرية. فقد واصلت هذه الجماعات، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تنظيم احتجاجات وحملات

الرجاء إعادة استعمال الورق

عصيان مدني حاشدة تحت شعار "لا تفاوض، لا شراكة، لا شرعية". كما كان هناك مشاركة من النساء والشباب بشكل فعال وعلى نحو بارز في الاحتجاجات.

4 - والتزم رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة في غضون أسبوعين من سريان الاتفاق، وأكد في وقت لاحق أن تحقيقا فُتح في أعمال العنف التي وقعت ضد المتظاهرين. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن مراجعة التعيينات والإقالات الرسمية التي أجراها الجيش منذ الانقلاب العسكري في 25 تشرين الأول/أكتوبر. واجتمع رئيس الوزراء مع القوى السياسية، بما في ذلك قوى الحرية والتغيير، لمناقشة خريطة طريق تتناول تنفيذ اتفاق 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وتشمل تجميد التعيينات الحكومية ومراجعتها، وإعادة المُقالين إلى مناصبهم، والتعجيل بالإفراج عن المحتجزين، وكفالة حرية التعبير والتجمع السلمي.

5 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس الوزراء مرسوما استبدل فيه عددا من وكلاء الوزارات في مختلف الوزارات الذي عُينوا في أعقاب الانقلاب العسكري. ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، عين مجلس السيادة عبد العزيز فضل الرحمن عابدين رئيسا للقضاة، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس المحكمة العليا في عهد الرئيس السابق عمر البشير. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، عين مجلس السيادة خليفة أحمد خليفة نائبا عاما مكلَّفًا. وبالرغم من إجراء هذين التعيينين ضمن المعايير المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، إلا أن العملية تعرضت للانتقاد بسبب عدم إجراء مشاورات بين جميع القوى المعنية. وقد تم الطعن في دستورية مجلس السيادة منذ إعادة تشكيله في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، نظرًا لأن الفريق أول البرهان قد استبدل، دون التشاور مع أحد، أربعة أعضاء مدنيين منتهكًا بذلك الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الدستورية التي تنظم هذا النوع من التعيينات. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، استبدل رئيس الوزراء جميع حكام الولايات المكلَّفين المعينين منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه امتنع عن تعيين مجلسٍ جديدٍ للوزراء، بينما واصل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إبرام اتفاق سياسي مع القوى السياسية.

6 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الأطراف في اتفاق 21 تشرين الثاني/نوفمبر مشروع إعلان سياسي بشأن المضي قدما للتشاور مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ولجان المقاومة وأطراف أخرى. غير أن الوثيقة قوبلت برفض فوري من العديد من القوى السياسية التي لم تكن طرفا في المفاوضات على الاتفاق. وفي الوقت نفسه، قامت جماعات أخرى من قبيل قوى الحرية والتغيير، وحزب الأمة القومي، وتجمع المهنيين السودانيين، وحزب المؤتمر الشعبي، وعدد من الباحثين من الجامعات في جميع أنحاء السودان، بطرح وتحديد إعلانات ومبادرات سياسية مُقابلة بشأن الخروج من الأزمة السياسية.

7 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، وبمناسبة الذكرى الثالثة لثورة عام 2018، ذكر رئيس الوزراء في خطابه أن السودان يشهد "تراجعًا كبيرًا في مسيرة ثورتنا" يُنذر "ببداية الانزلاق نحو هاوية". وحذر من "المواقف والرؤى المتباينة" وحث "كافة قوى الثورة وكل المؤمنين بالتحول المدني الديموقراطي" على الاتفاق "على ميثاقٍ سياسي". وفي اليوم نفسه، وعقب أسابيع من المظاهرات، نظمت لجان المقاومة احتجاجات واعتصامات حاشدة في جميع أنحاء البلاد بمناسبة الذكرى السنوية للثورة. وبالرغم من قيام الجيش بإغلاق الشوارع والجسور الرئيسية في البداية، إلا أن الاحتجاجات الحاشدة تجاوزت الحواجز واخترقت المواقع الرئيسية، بما في ذلك ساحة القصر الرئاسي في الخرطوم. وقد لقي أحد المتظاهرين مصرعه وأصيب أكثر من 300 آخرين وأفيد باحتجاز المئات غيرهم. كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نقلًا عن تقارير إعلامية، بأنه حدثت 13 حالة زعم فيها وقوع اغتصاب واعتداء جنسي على نساء وفتيات، فضلا عن مزاعم بقيام قوات الأمن بالتحرش الجنسي خلال الاحتجاجات. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، تجمعت

جماعات حقوق الإنسان والجماعات النسائية في الخرطوم وأم درمان للاحتجاج على استعمال الاغتصاب ضد المتظاهرات.

8 - وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أصدر الفريق أول البرهان أمر طوارئ (رقم 2021/3) يمنح قوات الأمن النظامية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وجهازي الشرطة والمخابرات العامة، صلاحيات شاملة جديدة تمكنها من اعتقال الأفراد وتفتيشهم والسيطرة على المباني، وتنظيم تحركات الأشخاص، ومصادرة السلع والممتلكات. ومنح أمر الطوارئ أيضا الحصانة للقوات النظامية من أي إجراءات.

9 - وفي سياق العنف المتزايد ضد المحتجين وغياب اتفاق سياسي، أعلن رئيس الوزراء استقالته في خطاب تلفزيوني في 2 كانون الثاني/يناير. وأشار رئيس الوزراء إلى الاختلافات بين العنصرين العسكري والمدني ودعا إلى الحوار والتوافق لاستكمال الانتقال الديمقراطي في السودان. وردا على استقالة رئيس الوزراء، أعلنت لجان المقاومة والنشطاء عن تنظيم مسيرة مليونية أخرى في 4 كانون الثاني/يناير. وأشارت عناصر من تجمع المهنيين السودانيين الى أن الاستقالة لا "تقدم أو تؤخر شيئا في طريق الثورة" حيث إن "السلطة الحقيقية ما زالت في يد المجلس العسكري".

10 - وفي 19 كانون الثاني/يناير، عين الفريق أول البرهان 15 وكيل وزارة كانوا من ضمن الـ 20 وكيلًا مكلفًا الذين عينهم رئيس الوزراء حمدوك وزراء لحين موعد إجراء الانتخابات. وعيَّن أيضا وزراء في المناصب الوزارية المتبقية في الهيئة الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، أنشأ لجنة مكونة من أربعة أشخاص تتألف في المقام الأول من أعضاء في مجلس السيادة للعمل مع الجهات السودانية صاحبة المصلحة على سبيلٍ للمضي قدما وتحديد المرشحين المحتملين لشغل منصب رئيس الوزراء.

11 - ولا تزال الحالة في شرق السودان غير قابلة للتنبؤ. ففي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، هدد المجلس الأعلى للبجا بتجديد الحصار المفروض على شرق السودان إذا لم تلب مطالبه بإلغاء مسار الشرق ضمن اتفاق جوبا للسلام. وفي وقت لاحق، في 16 كانون الأول/ديسمبر، أعلن نائب رئيس مجلس السيادة وقائد قوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي، تعليق مسار الشرق ضمن اتفاق جوبا للسلام. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، شكل الفريق البرهان لجنة لحل قضايا الشرق برئاسة الفريق أول دقلو. كما ظلت الحالة الأمنية على طول حدود السودان مع إثيوبيا متقلبة، وزاد من تفاقمها استمرار انعدام الأمن في البلدين.

باء - الحالة الأمنية

12 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا مستمرا في البيئة الأمنية في جميع أنحاء البلد. فقد اتسمت الحالة بصورة رئيسية بالنزاع المسلح، والاشتباكات القبلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والنشاط الإجرامي. والأمر الذي زاد من تفاقم الحالة هو تصدي قوات الأمن للاحتجاجات والاضطرابات المدنية الحاشدة. كما ارتفع عدد الحوادث الأمنية في جميع أنحاء السودان من 157 حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 429 حادثا خلال الدورة الحالية.

13 - وجرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير احتجاجات واعتصامات مقررة وعفوية في الخرطوم وفي جميع أنحاء البلد. واتخذت غالبية المظاهرات طابعًا سلميًا، رغم ورود أنباء عن وقوع حوادث رشق بالحجارة، وهجوم على مركز للشرطة. ولجأت قوات الأمن بشكل متكرر إلى استخدام القوة المفرطة، بما في ذلك

الذخيرة الحية والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. ووردت أنباء عن وقوع اعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام، كما أُبلغ أيضا عن استهداف المرافق الصحية والعاملين في القطاع الطبي. وأفادت لجنة أطباء السودان المركزية بمقتل 81 شخصا، في 17 شباط/فبراير، لقي منهم 68 شخصا على الأقل مصرعهم نتيجة تعرضهم لإطلاق الذخيرة الحية، بينما أصيب 500 2 شخص غيرهم في الاحتجاجات منذ انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر. كما خرجت بعض المظاهرات الصغيرة نسبيا تأييدًا للجيش.

14 - ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات قبلية في وسط دارفور وشمالها وغربها، وكذلك في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، بسبب النزاعات على امتلاك الأراضي، والحصول على الموارد، والأعمال الإجرامية، فضلا عن النزاع الطويل الأمد بين المزارعين والرعاة الذي تشارك فيه قبائل مختلفة. وإجمالا، أُبلغ عن وقوع 24 حادثة من الاشتباكات المسلحة القبلية أسفرت عن مقتل نحو 60 شخصا وإصابة 52 شخصا آخر، وعن تشريد أكثر من 000 20 شخص، حتى 3 شباط/فبراير.

15 - ولا تزال الحالة في دارفور محفوفة بالمخاطر. فقد وردت تقارير عن تعرض نساء وفتيات للاغتصاب، وعن اختفاء 20 طفلا. وفي 4 و 5 كانون الأول/ديسمبر، قتل 65 شخصا وأصيب 76 آخرون في اشتباكات عرقية نشبت بين قبيلة مساليت والعرب الرحّل في محلية كرينيك في غرب دارفور. وقد تأكدت هذه الأرقام خلال تقييم طارئ مشترك بين الوكالات أجري في 28 كانون الأول/ديسمبر. وإضافة إلى ذلك، أفيد بأن 21 شخصا قتلوا خلال اشتباكات جديدة بين الميليشيات العربية وقوات المسيرية في جبل مون في 8 كانون الأول/ديسمبر. وفي 20 و 21 كانون الثاني/يناير، قُتل 11 شخصا وأُصيب 8 آخرون في حادث آخر من العنف القبلي بين العرب ومساليت في أديكونغ، بغرب دارفور.

16 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، قُتل أربعة أشخاص، بينهم امرأتان، في هجوم تعرض له زعيم قبلي عربي بالقرب من مخيم زمزم للمشردين داخليا في ضواحي الفاشر، بشمال دارفور. وشهد شمال دارفور أيضا أعمال عنف محددة الهدف ارتكب معظمها عرب رحّل ضد المشردين داخليا والمزارعين في محليات طويلة ودار السلام وكتم. وفي 19 كانون الثاني/يناير، قُتل 10 أشخاص وأُصيب 4 آخرون في هجومين منفصلين شنهما عرب رحّل على مزارعي الزغاوة في سالوما ومورقي. وفي 20 كانون الثاني/يناير، وقع 5 أشخاص من عرقية الفور في كمين نصبته ميليشيات مجهولة بين زمزم وتابيت أسفر عن مقتلهم. واحتج المشردون داخليا من مخيم زمزم أمام مكتب حاكم الولاية على استمرار انعدام الأمن. وفي وسط دارفور، في 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2021، حشد عرب الرزيقات وهاجموا مجموعة تتألف من 12 قرية تقع في محلية وادي صالح، وهذا ما أدى إلى حالات نزوح إلى تشاد وغرب دارفور. ولا يزال عدد الإصابات غير معروف.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك أيضا بلاغات عن حالات فرار من أفراد الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق جوبا للسلام. ويُعتقد أن العديد من تلك الحالات مرتبط بالعودة الجارية للمقاتلين من ليبيا لاحقًا لإبرام اتفاق وقف إطلاق النار الليبي. فعلى وجه التحديد، أضرَّت خسارة الإيرادات المتأتية من أنشطة المرتزقة في ليبيا بقدرة الجماعات المسلحة على دفع مرتبات المقاتلين السابقين والاستمرار في قيادتهم والسيطرة عليهم، مما زاد من انعدام الأمن في الوقت الذي يبحث فيه هؤلاء الأفراد عن وسائل بديلة وغير مشروعة في كثير من الأحيان لدعم أنفسهم.

18 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا مجموعة من الحوادث استهدفت الموضع الذي كانت تقوم عليه قاعدة اللوجستيات في الفاشر التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور،

لاسيما في الفترة من 24 إلى 29 كانون الأول/ديسمبر ومن 10 إلى 13 كانون الثاني/يناير. وشملت الحوادث العديد من عمليات الاقتحام للمخيم من جانب الحركات المسلحة وأفراد الجمهور. وأعقب ذلك نهب جماعي لمناطق المخيم التي سُلمت إلى سلطات ولاية شمال دارفور، صاحبه إطلاق نار متقطع كان كثيفًا في معظم الأحيان، ومحاولات لحرق أجزاء من الحزام الأمني الخارجي للمخيم. وقد استلزمت هذه التطورات الخطيرة التعجيل في التسليم النهائي للمخيم في 28 كانون الأول/ديسمبر 2021 قبل الموعد المتفق عليه سابقًا وهو 31 آذار/مارس 2022. وجرت عملية إعادة وحدة حراسة الأمم المتحدة إلى الوطن في 28 كانون الأول/ديسمبر، أعقبها النقل الكامل للموظفين الدوليين الأعضاء في فريق التصفية التابع للعملية المختلطة إلى الخرطوم في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021.

19 - وعلى الصعيد الإقليمي، حدثت توترات على الحدود بين السودان وإثيوبيا. ففي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن مجموعة من الجناة المسلحين عبروا الحدود قادمين من إثيوبيا وهاجموا أفراد القوات المسلحة السودانية في بركة نورين بالقرب من القضارف، مما أسفر عن وقوع عدد غير محدد من الإصابات بين أفراد القوات المسلحة السودانية. ونفت إثيوبيا أي تورط لها في الهجوم. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، زار الفريق أول البرهان منطقة الفشقة الحدودية المتنازع عليها عقب الحادث. وأُبلغ عن اشتباكات مماثلة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 و 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 في قرية طايع في المنطقة الحدودية مع إثيوبيا. ولم تتوفر معلومات عن الإصابات الناجمة عن هذه الاشتباكات.

جيم - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

20 - أثرت الأزمة السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تأثيرا شديدا على الاقتصاد السوداني، مما أدى إلى تعطيل الوصول إلى الأسواق والحد من فرص كسب الدخل، وأنشطة السوق، والتدفقات التجارية. وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ونقص الإمدادات من السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية والقمح والوقود والمدخلات الزراعية. كما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي، مما زاد من ضعف السكان الذين لا يزال الكثير منهم بحاجة إلى الخدمات والمساعدة الأساسية.

21 - وأفاد صندوق النقد الدولي، بان التضخم انخفض من 340 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 318 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2021. وساهمت الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي بدأت في عام 2021، من قبيل تخفيض سعر الصرف الرسمي وإلغاء دعم الوقود، في وصول معدل التضخم الكلي إلى 359 في المائة في المتوسط في عام 2021، وهذا ما شكل زيادة حادة عما كان عليه في عام 2020 وهو 163 في المائة. وبلغ معدل التضخم رقما قياسيا وصل إلى 423 في المائة في تموز/يوليه 2021.

22 - وأدت حالة عدم اليقين السياسي إلى ارتفاع في الطلب على دولار الولايات المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه السوداني بأكثر من 5 في المائة في السوق السوداء في كانون الثاني/يناير 2022. وخلال عام 2021، حافظت العملة على سعر صرف مستقر مقابل دولار الولايات المتحدة بعد أن انخفضت قيمتها انخفاضا حادا في شباط/فبراير 2021.

23 - وردًا على الانقلاب العسكري، أُوقف جزء كبير من المساعدات الدولية للسودان، بما في ذلك الدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وتباطأ التقدم نحو تخفيف عبء الديون المستحقة على البلد بموجب المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نظرا لتردد الدائنين

في إتمام الاتفاقات ذات الصلة. وسوف تتباطأ تلك المبادرة أكثر بسبب عدم وجود أموال لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقيق معايير إصلاح متفق عليها للسودان ليتسنى له بلوغ محفزات نقاطِ إنجازٍ شديدة الأهمية في سياق المبادرة. وتوقف أيضا برنامج دعم الأسرة، وهو خطة للتحويل النقدي أطلقت بمساعدة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي في شباط/فبراير 2021، مما أثر على أكثر من 9,2 ملايين شخص من المستفيدين المسجَّلين وحرمانهم من هذه المساعدة.

24 - وفي 22 كانون الثاني/يناير 2022، وافق مجلس الوزراء بالإنابة على ميزانية عام 2022 ذات أهداف معلنة تتمثل في الحد من التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، فضلا عن تحسين المعاشات التقاعدية للناس ومرتبات الموظفين الحكوميين، وزيادة الإنفاق على التربية الصحية والخدمات الضرورية. وتعتمد الميزانية اعتمادا كاملا على الموارد المحلية المحدودة للدولة، وبدون تمويل خارجي، سوف تضطر إلى الاقتراض من النظام المصرفي المحلي أو البنك المركزي (الحصول على النقدية).

25 - وفي كانون الثاني/يناير 2022، دخلت حيز النفاذ زيادة في تعريفات الكهرباء تصل إلى 600 في المائة. وهدد اتحاد المزارعين في شمال السودان بإغلاق جميع الطرق في شمال البلاد إذا لم تلغ الزيادة في تعريفة الكهرباء للمشروعات الزراعية، مما سيضر بشكل كبير بالتدفقات التجارية مع مصر. وشرع المزارعون ولجان المقاومة في إغلاق الطريق الرئيسي المؤدي إلى مصر في 10 كانون الثاني/يناير. وارتفعت أسعار الوقود ارتفاعا حادا في 5 شباط/فبراير لتضيف بذلك مزيدا من الضغوط على عاتق الاقتصاد.

26 - وظل تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بعيدا عن المسار الصحيح. وأثرت الأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة تأثيرا سلبيا على إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية وزادت من حدة الفقر الذي تعيشه الأسر الضعيفة أصلا. وتشير التقديرات إلى أن 000 50 طفل آخر عانوا من سوء التغذية الحاد الوخيم في عام 2021 مقارنة بعام 2020، مما يرفع العدد الإجمالي للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في البلد إلى 000 570 طفل.

دال - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

27 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساءت حالة حقوق الإنسان مع ورود تقارير واسعة الانتشار عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، لا سيما في سياق تصدي قوات الأمن للاحتجاجات التي شهدتها منطقة الخرطوم ضد الانقلاب وضد مشاركة الجيش في الحكومة. وعلى الرغم من الدعوات إلى ضبط النفس، استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة بشكل متكرر، إذ أطلقت الذخيرة الحية والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع على المحتجين، مما أسفر عن وفيات وإصابات خطيرة، شملت النساء والأطفال. وهاجمت قوات الأمن أيضا المرافق الصحية والعاملين في القطاع الطبي، واعترضت طريق سيارات الإسعاف، ومنعت في بعض الحالات المرضى المصابين من تلقي الرعاية الطبية. ونفذت اعتقالات استهدفت فيها أعضاء في لجنة المقاومة ونشطاء من المجتمع المدني، بمن فيهم ناشطات في مجال حقوق المرأة في الخرطوم وأماكن أخرى من البلد، ولا تزال تلك الاعتقال مستمرة. وقد احتجز معظمهم لفترات قصيرة بينما وُضع بعضهم في الحبس الانفرادي ودون توجيه تهم إليهم.

28 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، ألقت قوات الأمن القبض على أميرة عثمان، إحدى المدافعات البارزات عن حقوق المرأة، في منزلها، في أول قضية بارزة تتعلق باستهداف إحدى زعيمات حقوق المرأة منذ

انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر. وأطلق سراحها بعد ذلك في 6 شباط/فبراير. وازدادت القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير مع حالات اعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام. ورغم إنشاء لجان لغرض التحقيق في وفاة المحتجين، كان التقدم محدودًا في التحقيق في مزاعم بارتكاب عنف جنسي وحوادث أخرى. وفي مطلع شباط/فبراير، ألقي القبض على عدد من الأعضاء في الأحزاب السياسية، الذين كانوا في عضوية لجنة التفكيك، من بينهم وزير سابق في الحكومة وعضو في مجلس السيادة، بتهمة "خيانة الأمانة"، بموجب المادة 177 (2) من القانون الجنائي لعام 1991، بناء على شكوى من وزارة المالية.

29 - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى كانون الثاني/يناير 2022، وثقت بعثة الأمم المتحدة وقوع 161 حادثا زعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، انطوت على 778 ضحية، من بينهم 22 طفلا. فقد تسببت انتهاكات الحق في الحياة في سقوط 368 ضحية (295 رجلا و 63 امرأة و 10 أطفال)، وذهب ضحية انتهاكات السلامة البدنية 366 شخصا (340 رجلا و 26 امرأة)، وأسفرت عمليات الاختطاف عن 14 ضحية (من بينهم 10 نساء)، في حين تسبب العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في وقوع 30 ضحية، من بينهم 12 طفلا. ومن بين 161 حادثا موثقا من حوادث الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، نسبت المسؤولية عن وقوع 26 منها إلى قوات الأمن الحكومية، و 97 إلى جهات غير حكومية، بما في ذلك الحركات المسلحة وجماعات الميليشيا، بينما نُسبت المسؤولية عن 38 حادثا إلى أفراد مجهولين أو غير محددي الهوية.

30 - وبناء على طلب قدمه مجلس السيادة في 19 كانون الثاني/يناير، أرجئت الزيارة الأولى لخبير الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، التي كان من المقرر أن يجريها في الفترة من 22 إلى 27 كانون الثاني/يناير. وهذا الخبير عيَّنته المفوضة السامية لحقوق الإنسان في 12 تشرين الثاني/نوفمبر استجابة لطلب من مجلس حقوق الإنسان من أجل رصد حالة حقوق الإنسان في أعقاب الانقلاب العسكري ولحين إنشاء حكومة يقودها مدنيون. ولا تزال المواعيد الجديدة لزيارة الخبير في انتظار موافقة السلطات السودانية.

31 - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها في النزاعات المسلحة، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، من وقوع 20 انتهاكا جسيما ضد 15 طفلا (7 فتيان و 8 فتيات) خلال الربع الرابع من عام 2021. ومن بين هؤلاء، قتل 4 فتيان وتعرض للتشويه 3 فتيان وفتاة واحدة؛ كما تعرضت 7 فتيات للعنف الجنسي. كما وقع هجوم واحد على إحدى المستشفيات، وأربعة حوادث مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية. ونسبت هذه الانتهاكات إلى الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة السودانية (1) وإلى قوات الدعم السريع (1)، وإلى جناة مجهولي الهوية (18). وتم التحقق من هذه الانتهاكات في شمال دارفور (11)، وشرق دارفور (3)، وغرب دارفور (3)، وجنوب كردفان (2)، ووسط دارفور (1). وهذا ما يمثل انخفاضًا بنسبة تزيد عن 50 في المائة في عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام 2021. ولا يزال هذا الانخفاض يعزى إلى محدودية الوصول إلى الأماكن، على نحو ما ذكره سابقا الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح في بيان عام مؤرخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومنذ ذلك الحين، ازداد تدهور السياق العملياتي وبالتالي فإن الأرقام المبلغ عنها لا تعكس الأثر الكامل للنزاع المسلح في السودان. ولا يزال الأطفال في ولايات دارفور هم الأكثر تضررا من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في السودان عمومًا.

32 - وتحققت الأمم المتحدة أيضا من وقوع 120 انتهاكا خطيرا لحقوق الأطفال في سياق الاضطرابات المدنية التي حدثت نتيجة للانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر. فقد قتل تسعة أطفال خلال المظاهرات، معظمهم في الخرطوم، بينما أصيب 13 آخرون. واستهدف معظم الانتهاكات الفتيان المراهقين. كما احتُجِز فتيان وفتيات لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما. وتأثر الأطفال جراء الهجمات المتكررة على المرافق الطبية.

33 - وردا على تزايد العنف الطائفي في دارفور، أعلن المجلس الأعلى المشترك للترتيبات الأمنية، برئاسة الفريق أول البرهان، في 7 كانون الأول/ديسمبر، عن إنشاء فرقة عمل خاصة مؤقتة تتألف من حوالي 300 3 فرد من الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك القوات الحكومية وحركات دارفور الخمس تحت قيادة مشتركة. وكان من المقرر منح القوة المؤقتة صلاحيات واسعة لمعالجة الشواغل في سياق سيادة القانون، وحماية المدنيين وممتلكاتهم، وجمع الأسلحة، وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وكانت القوات تتلقى التدريب في الفاشر استعدادا لنشرها في مناطق الاضطراب في دارفور عندما أُعلن عن اتخاذ عدد من التدابير الجديدة في 3 شباط/فبراير 2022، خلال اجتماع عقده المجلس الأعلى المشترك في الفاشر، برئاسة الفريق أول البرهان. وشملت تلك التدابير الاستعاضة عن فرقة العمل الخاصة بقوة حفظ الأمن المشتركة، على نحو ما دعت إليه الخطة الوطنية لحماية المدنيين. كما نص المشاركون في اجتماع المجلس على ضرورة تجميع جميع الحركات المسلحة خارج مدن دارفور، وكذلك قوات تمازج، في مناطق التجمع، على النحو الذي دعا إليه اتفاق جوبا للسلام. وحظرت حركة المركبات غير المرخصة غير القانونية في دارفور ودخولها من البلدان المجاورة. ودعت الاجراءات الجديدة أيضا الى القيام بعمليات أمنية مشتركة للتصدي لانعدام الأمن في المدن عقب مغادرة الحركات المسلحة. وشدد المشاركون في الاجتماع أيضا على الأهمية البالغة التي تكتسيها عملية جمع البيانات التي تقوم بها لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور اللازمة لاستكمال إدماج القوات والبدء في تنفيذ الترتيبات الأمنية على النحو المبين في اتفاق جوبا للسلام.

هاء - الحالة الإنسانية

34 - لا تزال الأزمة الاقتصادية المستمرة وارتفاع التضخم يؤثران على الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون. ففي عام 2021، ظل نحو 9,8 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث أدى التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية وغيرها من السلع الأساسية الرئيسية مما أثّر على أسعار الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، تزايد انعدام الأمن الغذائي لدى ما يقرب من 000 494 شخص نتيجة لشح موسم الأمطار وطول فترة الجفاف في ولاية كسلا. وفي عام 2021، تسبّب عدم انتظام هطول الأمطار وفترة جفاف مطولة في ضآلة حجم المحصود من المحاصيل، وهذا ما أثر بشدة على الماشية والحيوانات. كما تأثرت أحواض المياه، وهي مصدر المياه الرئيسي للناس والماشية، تأثرا كبيرا بفترة الجفاف. وكانت معظم أحواض المياه في حالة سيئة أو لم يعد صالحا للاستخدام.

35 - وفي الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 16 كانون الثاني/يناير 2022، أُبلغ عن وقوع 324 حادثا أمنيا أثرت على شركاء الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في السودان. وهذا ما يمثل زيادة بنسبة 17 في المائة مقارنة بالفترة نفسها في 2020-2021. وفي 28 و 29 كانون الأول/ديسمبر، دخلت جماعات مسلحة مجهولة الهوية ثلاثة مخازن تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في الفاشر، وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، تعرضت للنهب وزارة التربية، ومستودعات المصرف الزراعي وديوان الزكاة

في ولاية الفاشـــر. وأفاد برنامج الأغذية العالمي، بنهب 300 5 طن متري من الأغذية والإمدادات التغذوية، وتفكيك المستودعات. وقد أثرت هذه الحوادث سلبا على توزيع إمدادات الغذاء والإمدادات التغذوية لما يصل إلى مليوني شـخص في ولاية شـمال دارفور وفي ولايات دارفور الأخرى. وعقب هذه الحوادث، علَّق برنامج الأغذية العالمي عملياته في شـــمال دارفور في 30 كانون الأول/ديســـمبر ليســـتأنفها لاحقًا في مطلع شباط/فبراير.

36 - وفي عام 2021، بلغ العدد الإجمالي للاجئين في السودان أكثر من 1,1 مليون لاجئ. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديســـمبر 2021 بلغ عدد الوافدين الجدد 511 105 شـــخصـــا، أي أكثر بنسبة 11 في المائة مما كان عليه في العام الذي سبقه. وبلغ مجموع اللاجئين من جنوب السودان أكثر من 000 800 شخص. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021 وحده، وصل نحو 520 5 لاجئا من جنوب السودان. كما استمر وصول اللاجئين، ولا سيما من منطقة تيجراي، إلى شرق السودان وولاية النيل الأزرق، وقد بلغ عددهم 300 59 شخص.

37 - ويزيد العدد الإجمالي للمشردين داخليا في السودان على 3,1 ملايين شخص، مع وجود أكثر من 000 89 من النازحين حديثًا في دارفور منذ تشـــرين الأول/أكتوبر 2021. ومنذ كانون الأول/ديســـمبر 2021، شهدت كرينك، بغرب دارفور، نزوحا كبيرا بسبب تصاعد العنف الطائفي. ويقدر عدد الأفراد الذين يبحثون حاليا عن مأوى في قرية كرينك وبلدتي أم تجوك ومريات، وفي مخيم أردمتا للمشـــردين داخليا في محلية الجنينة، بنحو 621 61 شخص. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أفيد عن تشريد 730 6 شخصا آخر إلى بلدة مورني بسبب الاشتباكات القبلية بين القبائل العربية بالقرب من بلدة مورني في محلية كرينك. وفي شمال دارفور، يبحث 155 3 شخصا حاليا عن مأوى في قرية الغوسا وبلدة السرف، بعد النزوح الذي شهدته قرى داخل محلية السرف.

38 - وظلت الملاريا الســبب الرئيســي لالتماس المشــورة والعلاج من جانب المرضــى. ففي الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن 875 214 حالة إصابة بالملاريا، مما رفع العدد الإجمالي في عام 2021 إلى 611 368 2 حالة. وأفادت وزارة الصـــحة الاتحادية أنه تم الإبلاغ عن 869 حالة إصـابة مشـتبه بها بحمى الضـنك بين 5 تشـرين الأول/أكتوبر 2021 و 8 كانون الثاني/يناير 2022 من سبع ولايات في السودان. وذكرت الوزارة أنه تم تأكيد 155 حالة إصابة، مع الإبلاغ عن حوالي 60 في المائة من الحالات المؤكدة من شمال دارفور، و 25 في المائة من شمال كردفان، والحالات المتبقية من كسـلا. وأفادت الوزارة بأنه تم الإبلاغ، خلال الفترة من تشـرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسـمبر، عن 81 حالة إصابة مشتبه بها بحمى الضنك في جميع أنحاء السودان.

39 - واســـتمر الارتفاع في عدد حالات الإصـــابة المؤكدة بمرض فيروس كوفيد (كوفيد-19)، مقارنة بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق. فمنذ بداية الجائحة، ثبتت إصـــابة 376 61 شـــخصًـــا بكوفيد-19، كما سُـــجلت 901 3 حالة وفاة. وســـجّلت ولاية الخرطوم 65,3 في المائة من جميع الحالات المبلغ عنها و 33 في المائة من الوفيات المتصلة بكوفيد-19. ولم يحصل على التطعيم الكامل ضد كوفيد-19 سوى 4,7 في المائة من سكان السودان البالغ عددهم 46 مليون نسمة. وتواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها دعم وزارة الصحة الاتحادية باللقاحات ولوجستيات التطعيم.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2579 (2021)

ألف - الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

40 - لاحقًا للاتفاق المبرم في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، واصل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالسودان العمل مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والشركاء الدوليين لدعم الجهود البناءة الرامية إلى إنهاء الأزمة السياسية الجارية. فبالإضافة إلى الاجتماع بالفريق أول البرهان، ورئيس الوزراء، والفريق أول دقلو، شارك الممثل الخاص على نطاق واسع مع ميسِّرين محليين وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية ولجان المقاومة.

41 - وفي كانون الأول/ديسمبر، اجتمع خبراء في الانتخابات من الأمم المتحدة، بناء على طلب رئيس الوزراء، بموظفيه لتحديد الخطوات والتحديات الرئيسية المرتبطة بإجراء الانتخابات في عام 2023، وإسداء المشورة التقنية بشأن تلك المسائل. وتوقفت هذه الحوارات بسبب استقالة رئيس الوزراء. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مجلس السيادة طلب البدء في التحضير للانتخابات. غير أن منظومة الأمم المتحدة في السودان لم تتناول هذه المسألة مجددًا بسبب عدم وجود أساس قانوني لهذه الإجراءات خارج الإطار الانتقالي المنصوص عليه في الوثيقة الدستورية.

42 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة بالرصد والإبلاغ على نطاق واسع فيما يتصل بالمظاهرات وحالات القتل والاعتقال التي وقعت في أعقاب الانقلاب العسكري. وشاركت البعثة أيضا في الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الدولية في التصدي للاحتجاجات.

43 - ولاحقًا لتقارير مثيرة للقلق أفادت بوقوع حوادث عنف جنسي خلال احتجاجات 19 كانون الأول/ديسمبر، أنشأت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المحليين، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية، فريقا عاملا متكاملا لرصد المعلومات وتوحيدها، وتنسيق إمكانية الحصول على المساعدة الطبية والقانونية والنفسية - الاجتماعية للأشخاص المتعافين من العنف الجنسي. وساعد الفريق العامل على تبسيط المسار المتعلق بإحالة هؤلاء الأشخاص لتلقي تلك الخدمات. وأنشأ مجلس السيادة لجنة من النيابة العامة للتحقيق في تقارير عن وقوع حوادث عنف جنسي خلال احتجاجات 19 كانون الأول/ديسمبر.

بدء المشاورات السياسية

44 - في 8 كانون الثاني/يناير، وعقب استقالة رئيس الوزراء، أعلنت بعثة الأمم المتحدة، بالتشاور مع الشركاء السودانيين والدوليين، عن الشروع في عملية سياسية بين الأطراف السودانية بتيسير من الأمم المتحدة بهدف دعم الجهات السودانية صاحبة المصلحة في الاتفاق على مخرج من الأزمة السياسية وشق طريق مستدام نحو إرساء الديمقراطية والسلام. وأكد الممثل الخاص أن العملية ستكون مستندة إلى المقترحات والمبادرات السودانية، مما سيؤدي إلى مخرجات سودانية خالصة. وأشار كذلك إلى أن العملية ستكون محدودة زمنيا، مع وجود معايير محددة بوضوح. وشجع بقوة جميع أصحاب المصلحة على كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية طوال فترة العملية.

45 - وبدأت العملية التي سهلتها الأمم المتحدة بمشاورات مكثفة استغرقت شهرا واحدا مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك طائفة واسعة من الأحزاب السياسية، والجيش، والجماعات الموقعة وغير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وجماعات المجتمع المدني، ولجان المقاومة، والرابطات المهنية، والجماعات النسائية، والبدو، والمشردون داخليا، والزعماء الدينيون، والأكاديميون. وشملت مجموعات في الخرطوم، ودارفور، وجنوب وغرب كردفان، والولايات الوسطى، وشمال السودان وشرقه. وفي 10 شباط/فبراير، كان قد شارك في العملية 110 مجموعات، بما في ذلك 15 منظمة نسائية. كما عرض أصحاب المصلحة السودانيون الآخرون مواقفهم والأوراق التي توضح رؤيتهم.

46 - ورحب العديد من الجهات السودانية صاحبة المصلحة، وبعض الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بجهود التيسير التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الثلاثية المعنية بالسودان (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج)؛ واللجنة الرباعية للسودان (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي. ورحبت مجموعة أصدقاء السودان أيضا، في اجتماعها المعقود في الرياض في 18 كانون الثاني/يناير، بالعملية السياسية التي يسرتها الأمم المتحدة. وعقب اختتام المشاورات، ستعمل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية معًا على وضع إطار للمشاركة في المرحلة المقبلة من العملية.

باء - الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

47 - لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم يُذكر في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام باستثناء لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور التي زادت من أنشطتها دعما للاتفاق.

48 - وبدعم من بعثة الأمم المتحدة وفريق خبراء من مقر الأمم المتحدة، عقدت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور اجتماعها الثالث في 25 تشرين الثاني/نوفمبر في الفاشر لمناقشة آليات عمل اللجنة وتقييم طرائق الاستجابة للحوادث. وبزيارة اللجنة إلى الجنينة والضعين يومي 8 و 14 كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، فقد أكملت أيضا مجموعة من الزيارات المشتركة في سياق التعريف والتوعية إلى جميع عواصم ولايات دارفور حيث سيكون مقر الهياكل القطاعية للجنة. وأُجريت أيضا زيارة ميدانية مشتركة إلى منطقة تجمع غير رسمية في كورما، بشمال دارفور، حيث تجمع ما يقدر بنحو 300 مقاتل من المجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان عقب عودتهم من ليبيا.

49 - وفي 10 كانون الثاني/يناير 2022، زارت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور مراكز تدريب القوات المسلحة السودانية في جديد السيل، بشمال دارفور، وهو أحد المراكز المحددة لتدريب مقاتلي الحركة المسلحة المزمع دمجهم في قوة حفظ الأمن المشتركة المقررة لدارفور التي يبلغ قوامها 000 12 جندي. وقد حثت بعثة الأمم المتحدة ورئيس اللجنة (وهو أيضا أحد موظفي البعثة) السلطات على تشكيل قوة حفظ الأمن المشتركة، في مناسبات منها اجتماع عقدته اللجنة مع الفريق أول البرهان في 3 شباط/فبراير. ومن المفهوم أن 000 1 مقاتل من مقاتلي الحركات المسلحة الذين كانوا بصدد التجمع في جديد السيل في إطار فرقة العمل الخاصة المنحلة سينضمون بدلا من ذلك إلى صفوف قوة حفظ الأمن المشتركة.

50 - وتُبذل حاليًا جهود كبيرة مع السلطات السودانية وأعضاء المجتمع الدولي لزيادة موارد اللجنة وتعزيز عملياتها. وخصص والي شمال دارفور مقرا للجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور يقع في المجمع السابق

لمكتب لجنة وقف إطلاق النار الكائن في قاعدة اللوجستيات السابقة التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وقد سُلّم المجمع رسميا إلى لجنة وقف إطلاق النار الدائم في 20 كانون الأول/ديسمبر بحضور نائبة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالسودان. ورغم الاتفاق على الترتيبات الأمنية مع أعضاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم، فقد تعرضت هذه المباني للنهب خلال الأحداث التي وقعت في الفترة من 24 إلى 29 كانون الأول/ديسمبر مما جعلها غير صالحة للاستعمال. ومنذ ذلك الحين، اختيرت أماكن بديلة في قاعدة اللوجستيات السابقة، ومن المقرر تجهيزها في حين تُبذل حاليًا جهود لإنشاء مكاتب في عواصم ولايات دارفور الأخرى وتأمين التمويل لها.

51 - وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز فريق بعثة الأمم المتحدة الذي يدعم رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، بالإضافة إلى بدء التشغيل التدريجي للمقر في الفاشر، على أن تتبعه المكاتب القطاعية وإنشاء أفرقة ميدانية في كل من الهياكل القطاعية للجنة. وقد أعرب الموقعون على اتفاق جوبا للسلام مرارا عن قلقهم إزاء قدرتهم على المشاركة في اللجنة دون دعم خارجي، بما في ذلك المرتبات واللوجستيات. وبالمثل، يلزم دعم عملية إدماج الحركات المسلحة في الأجهزة الأمنية أو نزع سلاحها وتسريحها وإعادة إدماجها، وذلك من أجل أن تُعرَض على مقاتلي الحركات الموقِّعة رؤية للمستقبل الذي ينتظرهم في دارفور يسودها السلام.

جيم - الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون بقيادة السودان، وخاصة في دارفور والمنطقتين

52 - تأثرت بيئة بناء السلام وحماية المدنيين وسيادة القانون تأثرا شديدا بالأزمة السياسية في الخرطوم. غير أن بعثة الأمم المتحدة واصلت، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعم المبادرات التي يقودها السودان حيثما أمكن ذلك.

53 - وفي أعقاب الاشتباكات القبلية، أوفدت بعثة مشتركة بين الوكالات إلى كرينك لتقييم الاحتياجات الإنسانية للمتضررين من النزاع. وخلصت البعثة إلى أن المأوى والمواد غير الغذائية، والطعام، والصحة، وسبل العيش، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية شكلت الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي حددها أولئك المتضررون. وفي وقت لاحق، أنشئت فرقة عمل استراتيجية متكاملة تابعة للأمم المتحدة معنية بدارفور في 11 كانون الأول/ديسمبر بقيادة نائبة الممثل الخاص لرصد الحالة واقتراح استجابات واستراتيجيات منسقة للمضي قدما. غير أن المساعدات المقررة، بما في ذلك المساعدة الغذائية الطارئة لمدة شهر واحد وغيرها من الأنشطة، تأجلت بسبب انعدام الأمن الذي حد من فرص وصول تلك المساعدات.

54 - وبدأت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة من التقييمات المتعمقة لبناء السلام في سبع ولايات في السودان، هي شمال دارفور وغربها وجنوبها، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان، والبحر الأحمر، وكسلا. وكان قد خُطط لهذه التقييمات قبل وقوع الانقلاب وحافظت على أهميتها لدعم تنفيذ ولاية البعثة. وقد أجريت مشاورات مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والمجتمعات المضيفة، والمزارعون، والبدو، والنساء، والشباب، والطلاب، والسلطات المحلية، وشيوخ القبائل، ولجان المقاومة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، في 24 محلية متأثرة بالنزاع. وتهدف هذه التقييمات إلى دعم وكالات الأمم المتحدة في وضع برامج تراعي خلفية النزاعات في

المناطق المتأثرة بها وتأخذ في الاعتبار الديناميات السياسية المتطورة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتسهم في تعزيز استدامة السلام.

55 - وفي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة مجموعة من الاجتماعات مع سلطات ولاية دارفور لتسليط الضوء على الحالة الأمنية المتدهورة وأثرها على حقوق الإنسان وحماية المدنيين. ففي اجتماعات مع حاكم شمال دارفور، أكدت البعثة على ضرورة التعجيل بنشر قوة حفظ الأمن المشتركة، لا سيما في مناطق الاضطراب. وقدمت البعثة أيضا، عند الاقتضاء، دعمها لتوفير التدريب المتخصص في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفرقة العمل الخاصة (التي حلت محلها لاحقًا فرقة حفظ الأمن المشتركة لدارفور). وفي اجتماعات مماثلة مع حاكم غرب دارفور، أعربت البعثة عن مخاوفها إزاء الاشتباكات القبلية والهجمات ضد المدنيين في غرب دارفور. ورغم تشجيع البعثة على الاضطلاع بعمليات وساطة موجهة محليًا، فقد أبرزت ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة.

56 - وفيما يتعلق بتوفير الدعم التشغيلي لهيكلية حماية المدنيين، دعمت البعثة اجتماعات المائدة المستديرة الجارية حاليا للجان حماية المدنيين على مستوى الولاية في دارفور. وقد توقفت اجتماعات المائدة المستديرة نتيجة للأثر السياسي الذي خلفه انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر. وعُقد اجتماع مائدة مستديرة للمتابعة في سياق لجنة حماية المدنيين على مستوى ولاية شمال دارفور في 18 و 19 كانون الأول/ديسمبر، ساعد على وضع خطط عمل.

57 - وبسبب تقلب البيئة السياسية والأمنية التي أعقبت الانقلاب العسكري وما تلا ذلك من مظاهرات، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من القيام بأنشطة مقررة تهدف إلى تعزيز قدرة قوات الشرطة السودانية في مجال حماية المدنيين. غير أن البعثة واصلت التنسيق والعمل مع قوات الشرطة السودانية في الخرطوم ومنطقة دارفور، ونظمت مجموعة من الجلسات الاستشارية المكثفة لتجهيز قيادة القوات ومساعدتها على توفير خدمات الشرطة المجتمعية الفعالة. وتحقيقا لهذه الغاية، شكَّل مكتب للشؤون الجنسانية في مقر شرطة وسط دارفور، بدعم من الأمم المتحدة، إنجازا ملحوظا في هذا الشأن.

58 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر و 18 كانون الثاني/يناير، استضافت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعات مائدة مستديرة بشأن المعايير والقواعد الدولية لإنفاذ القانون لدى التصدي للاحتجاجات. وبموجب التشريع السوداني، يتمتع النائب العام بسلطة الإذن للأجهزة الأمنية بالمشاركة في استخدام القوة للسيطرة على الاحتجاجات. وأدت اجتماعات المائدة المستديرة إلى إنشاء فريق عامل في مكتب المدعي العام لوضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام القوة خلال الاحتجاجات.

59 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، حضرت نائبة الممثل الخاص حفل تخريج أول دفعة في السودان من النساء اللواتي تلقين التدريب على إزالة الألغام، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وشاركت في الدورات التدريبية 28 امرأة يمثلن أول مجموعة من الاختصاصيات في إزالة الألغام يلتحقن بعمليات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقييم 16 كيلومترا من طريق ذي أولوية العالية وتطهير ست مناطق ملوثة بالألغام تغطي مساحة قدرها 000 127 متر مربع ووضعها تحت تصرف المجتمعات المحلية لاستخدامها. ودُمرت أكثر من 134 قطعة من الذخائر المتفجرة في ولاية النيل الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك،

نُشرت عشرة أفرقة لتطهير الأراضي وسبعة أفرقة للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، فيما نُشر اثنان من أفرقة التوعية بالمخاطر في كسلا لتوفير التثقيف والتوعية بالمخاطر لأكثر من 000 50 لاجئ من تيجراي في مخيماتهم.

دال - الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

61 - تضررت البرامج المتصلة بالتنمية والسلام بسبب توقف المساعدة الإنمائية الدولية بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر. واستمر تمويل المساعدة الإنسانية المنقذة الحياة، وإن كان ذلك مشفوعًا بقيود فرضتها الجهات المانحة على مشاركة الحكومة.

62 - ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، ساهمت حكومة النرويج بنحو 000 800 دولار للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، الذي بلغ رصيده 289 211 8 دولار في 17 شباط/فبراير. وقد مكنت هذه الأموال بعثة الأمم المتحدة من جلب قدرات إضافية لدعم المشاورات السياسية، تحقيقًا لأغراض منها كفالة مشاركة النساء من جميع أنحاء البلد. وتلقت البعثة أيضا أشكالا أخرى من الدعم المحدد الهدف.

63 - وفي ضوء الأزمة السياسية استمر تعليق الخطط الرامية إلى وضع إطار انتقالي تشارك فيه الأمم المتحدة والسودان، كان من شأنه أن يضع أولويات مشتركة مع الحكومة تتصل بمشاركة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة الانتقالية مع التركيز على تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

64 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة العمل بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري، في العمل بصفة رئيس مشارك لفريق إدارة البرامج وفريق الإدارة التنفيذية. وأنجز الفريق عملية تبرز الأهمية الحيوية للبرنامج بهدف دعم عملياته في جميع أنحاء السودان. وواصل أيضا التعاون في التخطيط الاستراتيجي والتخطيط للطوارئ طوال الفترة المشمولة بالتقرير، كما اضطلع بأنشطة مشتركة في مجال الدعوة والاتصال.

رابعا - الملاحظات

65 - يتجلى نضال الشعب السوداني من أجل الحرية والسلام والعدالة، كل يوم في شجاعة وتضحيات الكثير من النساء والرجال، صغارا كانوا أم كبارا، لتحقيق هذه التطلعات.

66 - وأشعر بالهلع إزاء التقارير التي تفيد بتزايد التخويف والمضايقة وحالات العنف الجنسي ضد المرأة. ويساورني قلق عميق إزاء الزعم باستهداف المرافق الصحية واستخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين الذين يمارسون حقهم في الاحتجاج. وأدين هذه الأعمال وأهيب بالسلطات السودانية احترام حق المحتجين في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفقًا لالتزاماتها الدولية. ويجب أيضا وقف العنف ضد المرأة بجميع أشكاله فورًا. وينبغي للسلطات إجراء تحقيق مستفيض في مزاعم الاغتصاب والتحرش الجنسي، فضلا عن وفاة المحتجين وإصابتهم نتيجة لاستخدام القوة، بما في ذلك الذخيرة الحية، على نحو مفرط. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطات الوطنية أن تمتنع عن اللجوء إلى الاعتقال التعسفي وأن تحترم احتراما كاملا حقوق الإنسان للمحتجزين، وأن توفر لهم حقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية حسبما ينص عليه القانون.

67 - لقد أدى الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر والأزمة السياسية التي أعقبته إلى عرقلة عملية الانتقال في السودان بشكل خطير، وتراجع الإنجازات الرئيسية، وتعريض الانتعاش

الاقتصادي، والجدوى المالية، والمساعدة الغوثية التي تشتد الحاجة إليها في البلد للخطر. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة واختتمت جولتها الأولى من المشاورات الشاملة في إطار دورها في المساعي الحميدة على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن 2579 (2021)، وذلك بالسعي إلى تيسير التوصل إلى اتفاق سوادني خالص بشأن إيجاد سبيلٍ للمضي قدما. وهذا أمر مهم لمعالجة الجمود السياسي الحالي واستعادة الطريق نحو نظام ديمقراطي بقيادة مدنية يتماشى مع تطلعات الشعب السوداني.

68 - والوقت عامل أساسي في هذا الشأن. والسودان بحاجة ماسة إلى حل تفاوضي للعودة بالحياة السياسية والاقتصادية إلى وضعها الطبيعي. ومع استمرار التحضيرات للمرحلة المقبلة من المحادثات، ستكون قيادة سودانية الطابع ضرورية لبناء توافق في الآراء إزاء الشواغل المشتركة وكفالة تحقيق نتائج سودانية خالصة. ومن الأهمية بمكان أن تكون تلك المشاورات شاملة قدر الإمكان وأن تضم جميع الجهات السودانية المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المشاركة المجدية للمرأة. وأشجع جميع الجهات السودانية صاحبة المصلحة على المشاركة بصورة بناءة في العملية السياسية، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء ذات الصلة. وإن استعادة عملية انتقال مشروعة دستوريا ستكون ضرورية لكي يستأنف المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية والاقتصادية.

69 - ونظرا للمأزق السياسي القائم في الخرطوم، فإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام يزيد من خطر عدم الاستقرار في جميع الأراضي السودانية. وأدعو السلطات والحركات المسلحة الموقِّعة المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة والتعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق دون مزيد من التأخير. وهي ما يلي: ’أ‘ إصدار الإعلان الذي يحدد تكوين قوات الحركة المسلحة، ’ب‘ إتمام عملية إنشاء قوة حفظ الأمن المشتركة في دارفور وإكمال تدريبها؛ ’ج‘ الإدماج السريع للقوات ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وهذا ما سيتطلب دعما تقنيا وماليا من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء.

70 - وأرحب بالخطوات المتخذة لتفعيل لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي لا تزال من بين الآليات القليلة التي أنشئت بالفعل في إطار الترتيبات الأمنية المتوخاة في اتفاق جوبا للسلام. ومن الضروري توسيع نطاقها ليشمل جميع ولايات دارفور الخمس بهدف مواجهة التحديات الأمنية الحالية في المنطقة، بما في ذلك الإشراف على وقف دائم لإطلاق النار. ومن أجل كفالة قدرة الآلية على أداء هذه المهام، فستكون بحاجة إلى موارد كافية من السلطات الوطنية والدول الأعضاء. وهذا الأمر أكثر أهمية لأن عودة المقاتلين من ليبيا قد تزيد من تعقيد ديناميات النزاع الشائكة في السودان، لا سيما في غياب خيارات قابلة للتطبيق في سياق التسريح وإعادة الإدماج.

71 - وفي الوقت الذي تتواصل فيه جهود الحوار، لا تزال احتياجات الشعب السوداني ملحة. فالحالة الاقتصادية مزرية، حيث بلغ متوسط التضخم 350 في المائة في عام 2021، واستمر الارتفاع الحاد في متوسط أسعار الأغذية الأساسية. وقد زادت الاحتياجات الإنسانية منذ العام الماضي. ومن المتوقع أن يحتاج أكثر من 14,3 مليون شخص، أي واحد من كل ثلاثة أشخاص في السودان، إلى مساعدات إنسانية في عام 2022. وفي الوقت نفسه، يستضيف السودان 1,16 مليون لاجئ، حيث يوجد أكثر من 3 ملايين مشرد داخليا (حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021) منهم 000 440 نازح حديثا في عام 2021 وحده. ويشكل الأطفال نسبة 55 في المائة منهم. وهناك حاجة ملحة إلى اقتراح حلول دائمة، بالتزامن مع زيادة قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود وتكثيف تدابير التخفيف من حدة النزاعات.

72 - ولا تزال حماية المدنيين تشكل مصدر قلق كبير في أجزاء كثيرة من البلد. فقد أسهمت الأسباب الجذرية العالقة للنزاع والتوترات السياسية والفشل في إحراز تقدم بشأن الأحكام الرئيسية لاتفاق جوبا للسلام في تصعيد العنف بشكل مثير للقلق، لا سيما في دارفور وكذلك في جنوب كردفان. وينبغي تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين دون مزيد من التأخير.

73 - ويلقي تغير المناخ بتداعيات محسوسة بشدة في جميع أنحاء السودان على خلفية المحاصيل الرديئة والاضطرابات المرتبطة بالنزاع في الموسم الزراعي مما أدى إلى ضآلة حجم المحصودات. ففي شرق دارفور وحدها، تعرضت أكثر من 000 1 مزرعة للخراب في النزاع الناشب بين المزارعين والرعاة. وبدون الدعم العاجل لاستعادة سبل العيش ومساعدة المزارعين قبل موسم الزراعة المقبل، فإن الحالة ستزداد هشاشة بشكل متزايد.

74 - وأدين بشدة نهب أصول الأمم المتحدة السابقة في قاعدة اللوجستيات السابقة التابعة لبعثة الأمم المتحدة - التي كانت قد سلمت إلى الحكومة لتحويلها إلى الكيانات السودانية العاملة على حماية المدنيين. وقد أدى نهب مخازن برنامج الأغذية العالمي التي تضمن الإمدادات الإنسانية الحيوية للسكان إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. والهجمات على المنظمات الإنسانية غير مقبولة وهي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني. وهذه الأعمال تعطل أو تجعل من المستحيل تقديم المساعدة المنقذة للحياة لأكثر الفئات ضعفا.

75 - ونظرا للأهمية الشديدة التي يكتسيها الاستمرار في تقديم المساعدة لشعب السودان، فإني أشجع الدول الأعضاء على المساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتعويض عن الخسائر الكبيرة في سبل المعيشة. وبالمثل، لا يزال من الأهمية بمكان دعم حماية المدنيين وجهود تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية. ولا يزال الحفاظ على الهياكل الأساسية المحلية للسلام، وسيادة القانون، وآليات تسوية النزاعات، بما في ذلك التصدي لأسباب نشوب النزاع المحتملة على طول طرق الهجرة، أمرا حيويا للتخفيف من خطر تصعيد النزاع وتمكين بناة السلام المحليين.

76 - وأُعرب عن تقديري لممثلي الخاص، فولكر بيرتس، وجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان على ما يبذلونه من جهود متواصلة ودؤوبة دعمًا للبلد وشعبه. وتظل الأمم المتحدة على التزامها الكامل بدعم الشعب السوداني خلال هذه الأوقات العصيبة، وبالعمل جنبا إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والدوليين.